

مضيق هرمز والتهديدات الإيرانية بغلقه

مسلم عوض مهلهل *

ملخص

يدرك الناظر المتأمل في خريطة العالم بوضوح دور المضائق البحرية في ربط أجزاء العالم مع بعض، فعبّر هذه المضائق تتم الملاحة البحرية العالمية وتعبّر وسائلها المتعددة التي تنصدر وسائل النقل في عالم اليوم. كما يدرك كذلك الوضع الجغرافي الخاص الذي تمتاز به المضائق والذي يمكنها من التحكم في الملاحة البحرية ويمنحها وضعاً استراتيجياً وقانونياً خاصاً؛ وذلك نتيجة لتقارب سواحلها واختفاء المياه الدولية فيها. وهذا الوضع الجغرافي الذي يمكن الدول المشرفة على المضائق من التحكم والسيطرة عليها جعل القوى البحرية العالمية تتسابق لفرض نفوذها وسيطرتها على هذه المضائق ذات الأهمية والبعد الجيوبوليتيكي الخاص.

ومضيق هرمز واحد من المضائق المهمة في العالم حيث يعد الممر البحري الوحيد بين الخليج العربي وبحار العالم، وعن طريقه ينقل نفط الخليج إلى بقية دول العالم، سنستعرض في هذا البحث التهديدات الإيرانية بغلق مضيق هرمز والأسباب التي تدفع إيران للتهديد بغلق المضيق، والاستعدادات الإيرانية لتنفيذ تهديداتها، وهل إنها قادرة فعلاً على غلق المضيق في حالة الضرورة، وما هو موقف دول الخليج من ذلك كله.

الكلمات الدالة: مضيق هرمز، إمن الخليج العربي، العلاقات الدولية.

المقدمة

قسم البحث إلى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة وقائمة مصادر، تناول المبحث الأول موقع مضيق هرمز وتسميته والأهمية التي يتمتع بها وأهم التهديدات التي يواجهها هذا المضيق وأهم الحلول المطروحة لأمن المضيق، وركز المبحث الثاني على التهديدات الإيرانية بغلق المضيق والمواقف الدولية منها، في حين عالج المبحث الثالث خيارات دول الخليج العربي في حالة غلق المضيق. اعتمدنا في كتابة البحث على مجموعة من الكتب منها كتاب أنطوان متي الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية 1798-1978 وكتاب الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر ليحيى حليمي رجب وايضا اعتمدنا على مجموعة من المواقع الالكترونية على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).

المبحث الأول

أولاً: التسمية والموقع

ثانياً: الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز

ثالثاً: أمن المضيق

رابعاً: الحلول المقترحة للحفاظ على أمن المضيق

أولاً: التسمية والموقع:

أطلقت تسمية مضيق هرمز على هذا المسطح المائي نسبة إلى جزيرة تقع فيه وتبعد هذه الجزيرة عن الشاطئ الإيراني حوالي كيلومترين وكان هذا المضيق عرضة للتناقص من أجل السيطرة عليه، فقد كانت بلاد فارس مسيطرة عليه قديماً ثم استولى عليه المسلمون عام 1100م ثم استعادت بلاد فارس السيطرة عليه عام 1262م حتى سنة 1507م عندما وقع تحت سيطرة البرتغال حتى عام 1262م تدفق عندما أعادت بلاد فارس (إيران) السيطرة عليه بمساعدة القوات البحرية البريطانية التي جاءت إلى المنطقة، وظلت

* مركز ذي قار للدراسات التاريخية والآثارية، جامعة ذي قار، العراق. تاريخ استلام البحث 2019/3/5، وتاريخ قبوله 2019/6/12.

السيطرة عليه سجالاً بين القوى المختلفة خلال الفترات اللاحقة. (رجب، 1988)

يُعد مضيق هرمز بوابة العبور المائية الضيقة التي تربط بين الخليج العربي الذي يعتبر شبه مغلق من جهة وخليج عُمان الذي يعد مفتوحاً على المحيط الهندي من جهة أخرى، فلولا خليج عُمان لما أصبحت للخليج العربي تلك الأهمية فهو يمثل حلقة وصل فريدة توصل العالم بأعنى منطقة في العالم. (خاطر، 2010)

يبلغ عرض المضيق 52,5 ميلاً بحرياً من الجنوب في حين يبلغ عرضه 20.75 ميلاً بحرياً من الشمال، في حين يبلغ طوله إذا قيس من منتصف المسافة بين الشاطئين حوالي 104 ميلاً بحرياً وعمقه 60 متر وتطل عليه إيران من الشرق وسلطنة عُمان من الغرب وعمقه من جهة شاطئ عُمان أكثر منه من الجانب الإيراني. (رجب، 1988)

ثانياً: الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز:-

تأتي هذه الأهمية من كون المضيق بوابة الخليج العربي نحو العالم الخارجي وتتمر عبره التجارة بين دول العالم ودول الخليج العربي والتي تمثل نسبة عالية من حجم التجارة العالمية حالياً بالنظر الى ارتفاع القوة الشرائية لتلك الدول وتزايد دخلها النفطي ونهضتها الصناعية والعمرانية، وعلى هذا الأساس فإن أهمية المضيق تأتي من أهمية الخليج استراتيجياً وسياسياً واقتصادياً. (مهنا، د.ت)

تُعرف مدى أهمية هذا المضيق اذا عرفنا انه تمر فيه في الظروف الطبيعية الأمانة ناقله نפט كل أحد عشر دقيقة تقريباً متجهة الى الخليج العربي او خارجة منه، في حين يتدفق منه نحو ثلثي امدادات العالم من النفط أي حوالي 90% من حاجات اليابان و70% مما تحتاجه السوق الأوروبية المشتركة و50% من استهلاك الولايات المتحدة الامريكية. (متي، 1981)

كما وتتمر عبر المضيق ثلثي انتاج المملكة العربية السعودية من النفط المكرر في معامل تكرير البحرين. (مهنا، د.ت)

ثالثاً: أمن المضيق:

إن أول دولة معنية مباشرة وبشكل رئيسي في هذا المضيق هي إيران فأمن إيران الاقتصادي والسياسي والعسكري يبقى مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بأمن مضيق هرمز ؛ وذلك لأن المضيق يربط إيران ببقية المحيطات في العالم ومنه يخرج النفط الإيراني الى كل من أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة وغيرها من الدول المستهلكة، فنقل النفط الإيراني لا يتم الا عن طريق البحر عن طريق هذا المضيق بعكس بعض الدول في المنطقة كالسعودية والطرق التي تستفيد من أنابيب النفط التي تربط حقولها بشواطئ البحر المتوسط، كما ان 65% من تجارة إيران الخارجية تتم عن طريق المرافئ الواقعة داخل الخليج العربي، وتأثير المضيق على اقتصاد إيران ومصالحها السياسية وأمنها الاقليمي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي واضح للغاية. (متي، 1981)

ارتبط أمن المضيق بالارتباط مع امن الخليج العربي بالسياسات العالمية والاقليمية ارتباطاً وثيقاً ومباشراً سواء تعلق ذلك بالسياسات الغربية او الاتحاد السوفيتي (سابقاً) او السياسات العربية والإيرانية بل بين التجمعات المحلية ذاتها، وتركز جوهر قضية أمن الخليج ابان الوجود البريطاني حول توفير غطاء عسكري خارجي وعقد تحالفات قوية بين المشيخات في الخليج وبين بريطانيا ثم ظهر مصطلح أمن الخليج بعد قرار بريطانيا الرحيل عن الخليج العربي عام 1968م حيث تمثلت الهواجس الغربية خيفة من ترك الامور لتداعياتها الطبيعية خوفاً على مصالحها، واكتشفت الدول الغربية لاسيما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ان تباين المصالح بين دول الخليج العربي نفسها تجاه الغرب يمكن ان يؤدي الى مضاعفات خطيرة ولاسيما عندما أخذت دول الخليج العربي - السعودية والكويت اساساً من ناحية - وإيران من ناحية أخرى في اتباع سياسات نفطية مختلفة عما يتوقعه الغرب. (البراي ومهنا، د.ت)

هناك مخاطر عديدة يمكن أن تهدد أمن وسلامة هذا المضيق وبالتالي تجعل هذا الطريق عرضة للغلق بفعل عوامل خارجية اقليمية ومحلية، فيكفي اغراق ناقله نפט واحدة لكي تتعطل حركة المرور فيه ومن هنا تبرز استراتيجية هذا المضيق، وفي نفس الوقت تكمن نقاط ضعفه، والمخاطر التي يمكن ان تعرض أمن المضيق للخطر فهي:

1- خطر رئيسي يكمن في الغوصات التي في وسعها التحرك في مياهه في سرية تامة، وإيران كانت أول دولة خليجية تدفع بإحدى غوصاتها باتجاه هذا المضيق.

2- امكانية تعرض ناقلات النفط في عرض مياهه لأنواع مختلفة من العمليات الهجومية المسلحة بما فيها المدفعية والصواريخ الموجهة من البحر والارض.

3- خطر ناجم عن قوات نظامية تابعة لدول المنطقة او لدول أجنبية على ضفتيه الجنوبية والشمالية، تعمل على زرع الفوضى

والعبث بأمنه لضرب الاستقرار في المنطقة.

4- نشوب حرب اقليمية او محلية بين دول المنطقة او بين دول اجنبية ودول المنطقة او بين دول اجنبية في ما بينها سببها المنطقة.(متي، 1981)

رابعاً: الحلول المقترحة للحفاظ على أمن المضيق:

من أجل الوقوف بوجه المخاطر المحدقة بأمن المضيق والمنطقة لاسيما بعد الفراغ الأمني المتوقع بعد انسحاب بريطانيا المعلن في أواخر عام 1971م فقد عملت بريطانيا لإيجاد نوع من التفاهم فيما بين إيران والسعودية والكويت عن طريق المهمة الاستطلاعية التي قام بها جورنوي روبرتس (Jurney Roberts) وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية وتأييد الولايات المتحدة حيث اعرب يوجين روستو (Eugene Rostow) مستشار الرئيس الامريكي للأمن القومي بأن إيران وتركيا وباكستان والمملكة العربية السعودية والكويت يمكن ان تكون محاور رئيسية ترتكز حلولها وبكل ثقة تدابير الامن الاقليمي في منطقة الخليج العربي، الا انه حال دون ذلك مناهضة الشعور العربي لأي شكل من اشكال التكتلات العسكرية التي تضم أطرافا غير عربية. (قاسم وآخرون، 1993)

ازاء الرفض العربي لمشروعات دفاعية مشتركة كانت تتبناها السياسات الامريكية والبريطانية طرحت إيران مشروعاً محدداً يهدف الى توقيع ميثاق أمني اقليمي بينها وبين السعودية والكويت، لاسيما بعد أن بادرت الدول الثلاث بتأييد قرار الانسحاب البريطاني من الخليج خصوصاً أن هذا الوجود كان يعطي ذريعة للحركات اليسارية لمواصلة نشاطها، كما واعلنت تلك الدول في الوقت نفسه رفضها للتدخل الامريكي وعودة النفوذ البريطاني تحت أي شكل من الاشكال، الا ان هذا المشروع الإيراني لم يحظ بدوره بتأييد الرأي العام العربي، وقد تراجعت الكويت بصورة خاصة عن ايجاد أي ارتباط بينها وبين إيران خوفاً من الضغوط العراقية، كما واكدت السعودية بدورها بأنها لا تلتزم بالدخول في اية مشروعات دفاعية اذ انها لا تعتبر نفسها وصية على الخليج الذي هو جزء من الامة العربية.(قاسم وآخرون، 1993)

دفع الفشل الذي منيت به مساعي إيران لإيجاد صيغة مشروع دفاعي بالتعاون مع بعض بلدان الخليج العربي الى أن يقوم نظام الشاه بتطبيق استراتيجية (شرطي الخليج) فطهران تخشى ان تتمركز على اطراف مضيق هرمز لاسيما على شواطئه الشمالية المائية قوات معادية، مما يشكل تهديداً مباشراً لأمن إيران الذاتي ولعملية تصدير نفطها الى الخارج، ومن أجل ذلك بدء نظام الشاه ببناء قواعد عسكرية تشرف على مضيق هرمز والعمل على تعزيز قدرات قواته العسكرية. (متي، 1981)

في مقابل ذلك طرحت من الجانب العربي فكرة العمل على جعل أمن مضيق هرمز والخليج العربي جزءاً من مفهوم الامن القومي العربي تجنباً من ان يتحول مفهوم الامن الخليجي الى مفهوم اقليمي خاص بمنطقة الخليج العربي او بدول معينة من دول المنطقة وهذا ما ارادته إيران من أجل تحييد باقي الدول العربية في حال قيامها بأي عمل هجومي في المستقبل للاستيلاء على مناطق مهمة من الخليج العربي والسيطرة على المضيق. (الهيبي وصالح، 1986)

المبحث الثاني

التهديدات الإيرانية لأمن الخليج العربي

أولاً: احتلال إيران للجزر العربية الثلاث

ثانياً: رد الفعل العربي تجاه الاحتلال الإيراني

ثالثاً: تنامي القدرات الهجومية الإيرانية والتوازن الاستراتيجي في الخليج العربي

رابعاً: المناورات العسكرية الإيرانية صورة من التهديد لأمن الخليج العربي

خامساً: الاتفاقيات الدفاعية

أولاً: احتلال إيران للجزر العربية الثلاث:

تقع الجزر العربية على مضيق هرمز المتحكم في مدخل الخليج العربي من ناحية المحيط الهندي، وهي جزيرة (ابو موسى) التابعة لإمارة الشارقة وجزيرة طناب العليا او الكبرى وجزيرة طناب السفلى أو الصغرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة، وكانت هذه الجزر وغيرها من جزر الخليج العربي منذ منتصف القرن الثامن عشر تحت سيطرة القواسم، وقد اعترفت حكومة الهند الخاضعة لبريطانيا بذلك، وأكدت بأن تلك الجزر تابعة دائماً للقواسم، أما مطالب إيران فيها فتعود الى عام 1845م حينما أرسلت بلاد فارس أول مذكرة

احتجاج الى اللورد ابردين (Lord Aberdeen) وزير خارجية بريطانيا آنذاك رداً على طلب ابردين اعطاء براهين من جانب حكومة فارس تثبت حقوقها في جزر البحرين، وكانت سياسة بريطانيا في تلك المدة ابعاد إيران عن الجزر لأنها أكثر خضوعاً للنفوذ الروسي لذلك أثار اللورد كيرزون (Lord Curzon) عام 1903م عرقلة مطالبة إيران بالجزر الثلاثة. (البراي ومهنا، د.ت)

قبل ان تتسحب القوات البريطانية من منطقة الخليج العربي بيوم واحد قامت إيران في 30 تشرين الثاني 1971م باحتلال جزيرة طناب الكبرى وجزيرة طناب الصغرى ومواقع ونقاط استراتيجية من جزيرة أبي موسى، وصرح رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا في المجلس النيابي الإيراني بأن القوات الإيرانية قامت بواجبها باحتلال الجزر، وان الخلاف على الجزر بين إيران وبريطانيا قد سوي نهائياً، وان سيادة إيران قد اعيدت على هذه الجزر، وأستطرد قائلاً ان إيران رأت في احتلالها للجزر دعماً لأمنها القومي. (قاسم، 1993)

كان احتلال إيران للجزر الثلاثة نتيجة شعورها بأهمية الموقع الفريد للجزر لأنها تتحكم بمضيق هرمز كما وان الاشراف الإيراني على الساحل الشرقي للخليج يهدده وجود الجزر تحت سيادة دولة أخرى. (البراي ومهنا، د.ت)

ثانياً: رد الفعل العربي تجاه الاحتلال الإيراني:-

افادت ابو ظبي ان إيران لم تجد قوة عربية تتمثل في جبهة متماسكة قوية تواجهها، فكل ما فعله العرب (كلام في كلام)، واعلنت تمسكها بأي قرار تتخذه الدول العربية والتزامها به وتتعهده بتنفيذه، وطالبت بأن يستأثر هذا الموضوع بأكبر قدر من الاهتمام بحيث تشعر إيران بانها تواجه جبهة عربية قوية، كما وعقدت الجامعة العربية اجتماعاً طارئاً في 6 كانون الأول 1971م أدان العدوان الإيراني واحتلال الجزر العربية وحمل بريطانيا المسؤولية مطالباً إيران بالانسحاب غير المشروط، الا ان إيران تجاهلت هذه المقررات مدعية حقها في السيطرة على هذه الجزر. (البراي ومهنا، د.ت)

من جانبه، قرر العراق قطع علاقاته الدبلوماسية مع كل من إيران والحكومة البريطانية، وعدهما المسؤولتين عن المؤامرة التي استهدفت سلخ الجزر العربية الثلاث عن الامة العربية وارسل مذكرتي احتجاج شديديتي اللهجة الى الحكومتين الإيرانية والبريطانية تضمنت الاولى استعراضاً تاريخياً لعروبة الجزر بحكم الموقع والتاريخ وطالب بسحب القوات الإيرانية منها فوراً، في حين اكدت الثانية عدم التزام بريطانيا بأحكام الاتفاقيات المعقودة بينها وبين الامارات العربية وعدم تحميلهم لمسؤولياتهم في الخروج من المنطقة دون اثاره أحداث تؤثر على واقعها القومي. (السامرائي، 2004)

بعد قيام الجمهورية الاسلامية الإيرانية وسقوط نظام الشاه توترت الاجواء بين العراق وإيران وأدت في النهاية الى اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية عام 1980م وفيها حاولت إيران اغلاق مضيق هرمز لوقف تصدير النفط العربي الى دول العالم معتقدة بأن دول الخليج العربي تساعد العراق في الحرب هذا من جهة، ومن جهة أخرى حاولت إيران عن طريق هذا التهديد الضغط على اقتصاديات كل من اليابان وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لكسب هذه الدول الى جانبها في الحرب او جعلها على الحياد على أقل تقدير. (خاطر، 2010)

هددت إيران بغلق مضيق هرمز في العديد من المناسبات، ففي تشرين الاول 1983م أعلنت نيتها غلق المضيق امام الملاحة الدولية، الا انها جوبهت بمعارضة الدول الكبرى التي أكدت على حرية الملاحة في الممرات البحرية، كما بدأت إيران خلال شهر أيار 1984م في قصف الناقلات السعودية والكويتية داخل المياه الإقليمية للبلدين مما ادى الى توسع مسرح الحرب وتجاوز الحدود العراقية الإيرانية، وهددت إيران بضرب وتدمير المنشآت النفطية والاقتصادية لدول الخليج العربي وددت التلويح بإمكانية اغلاق مضيق هرمز رداً على قيام الطائرات العراقية بشن غارات واسعة على جزيرة خرج الإيرانية وتدمير منشآت الجزيرة الاقتصادية وناقلات النفط التي تشكل 90% من صادرات نفط إيران الى العالم. (رجب، 1988)

وابان الحرب الإيرانية العراقية التي دامت ثماني سنوات (1980 - 1988م)، أطلق المسؤولون الإيرانيون التهديدات بإغلاق المضيق في وجه الملاحة الدولية. ودارت آنذاك ما يعرف بحرب الناقلات، وكانت ناقلات النفط الكويتي تتحرك تحت حماية أمريكية. وكانت للتهديدات الإيرانية ردود فعل عنيفة عبرت عن القلق والاهتمام الشديدين بهذا المرفأ البحري الدولي الذي لا غنى عنه للملاحة في الخليج العربي الذي يعتبر شرياناً لإمدادات النفط للعالم الصناعي، خصوصاً بعد أن هدد رئيس الجمهورية الإيرانية آنذاك هاشمي رفسنجاني رسمياً بإغلاق المضيق أو ضربه إذا حتمت الظروف، مشيراً إلى أن إيران ليست في حاجة إليه.

(<http://karoontaroon.maktoobblog.com/499333/>)

ثالثاً: تنامي القدرات الهجومية الإيرانية والتوازن الاستراتيجي في الخليج العربي

مرت الاستراتيجية الإيرانية منذ العام 1979م الذي شهد قيام الثورة إيران في ثلاث مراحل: الأولى وشهدت الصدام مع العراق، وامتدت تلك المدة حتى العام 1988م. أما المرحلة الثانية فقد امتدت من العام 1990م حتى العام 2001م، وتعلمت إيران خلالها درساً قاسياً عن الثمن الذي يتوجب عليها دفعه إن فكرت هي بتصدير ثورتها علانية، فانكفأت إلى إعادة بناء قدراتها الذاتية الاقتصادية والعسكرية بصمت وبعيدا عن الأعين لاسيما فيما يتعلق بقدراتها الصاروخية الباليستية والنووية في وقت انشغل فيه العالم بالغزو العراقي للكويت ومن ثم بالحروب الأمريكية ضده. أما المرحلة الثالثة فقد بدأت في المدة (2001-2003م) ولا تزال حتى اليوم، وفيها انتقلت إيران من مرحلة إعادة بناء قدراتها إلى مرحلة استغلال ما بنته في توسيع قاعدة طموحاتها الإقليمية وفرض هيمنتها القسرية على المنطقة العربية سواءً المباشرة من العراق إلى اليمن مروراً بسوريا ولبنان وفلسطين ودول الخليج العربية، أو الغير مباشرة وصولاً إلى السودان والمغرب وغيرها من الدول العربية. وتتميز هذه المرحلة بـ: انتقال إيران من العمل السري إلى العمل العلني المترافق مع إعلانها الواضح والصريح في أكثر من مناسبة عن طموحاتها الإقليمية بتطوير قدراتها العسكرية الهجومية الصاروخية والقدرات غير التقليدية والنووية تحت مسميات دفاعية، ومن الملاحظ في هذا الإطار، أن التوازن الاستراتيجي في الخليج بدأ يتزعزع في المرحلة الثالثة للاستراتيجية الإيرانية ولاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ومن مظاهر تنامي القدرات العسكرية الهجومية لإيران:

1. تعزيز القدرات الهجومية الصاروخية: بذلت إيران جهوداً ضخمة وجبارة منذ الحرب العراقية-الإيرانية فيما يتعلق بتطوير قدراتها الصاروخية الباليستية والتكنولوجيا المتعلقة بها وذلك بدعم من دول مثل كوريا الشمالية والصين وروسيا، حتى باتت تمتلك اليوم القدرة على تطوير برنامجها الصاروخي (http://army.montadarabi.com 19-1-2010).

وتعتمد إيران على سلاح الصواريخ طويلة المدى، والتي حققت تقدماً كبيراً في صناعتها وتطويرها، وأعلنت في نهاية عام 2009م أنها باتت تملك ترسانة ضخمة من الصواريخ الباليستية (تفوق تصور الاعداء) ووفقاً لتقارير إيرانية وغربية متطابقة فإن إيران استطاعت أن تسترد عافيتها في غضون سنوات قليلة بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية والتي تكبدت خلالها خسائر كبيرة في العتاد كما استغنت عملياً عن العتاد الغربي المتهاك الذي اشترته قبل انتصار الثورة واستبدلته بعتاد جديد أنتجته بنفسها أو اشترته من الخارج كما قطعت شوطاً كبيراً في تحديث التقنيات التي تعتمد عليها قطعها البحرية وطائراتها المقاتلة فضلاً عن بناء منظومات حديثة للإنذار المبكر والدفاع الجوي والبحري وتوظيف رادارات وأجهزة اتصالات متطورة ووفقاً لتصريحات مسؤولين إيرانيين إن إيران تمكنت منذ عام 1994م من الوقوف على قدميها بنفسها ولم تحتاج عملياً إلى أي شيء يتعلق بالدفاع وإنها وصلت إلى مرحلة متقدمة من الاستقرار، ولم يعد في وسع الأمريكيين إلحاق الضرر بها، كما ورد في خطاب للشيخ هاشمي رفسنجاني ألقاه في جامعة طهران عندما كان رئيساً للجمهورية. (http://bohothe.blogspot.com/2010/4/blog-post_7925.html).

2- البرنامج النووي: من حيث المبدأ للدول الحق في تطوير قدرات نووية للاستخدامات السلمية طالما أنها ملتزمة بالمعاهدات والمواثيق الدولية. في التفاصيل، ومن خلال الواقع، لم تثبت التجربة الإيرانية أنها شافقة وإنَّ غرضها تحقيق قدرات نووية سلمية بدءاً من إخفاء الموضوع النووي برمته حين تفاجئ العالم في العام 2003م بأنَّ إيران تعمل سراً على تطوير برنامجها النووي، مروراً باكتشاف حلقات التعامل مع السوق السوداء النووية إلى بناء وتجهيز منشآت سرية إلى المزاوغة التفاوضية، وليس أخيراً إلى التسريب الذي كشف بتاريخ 6 تشرين الثاني 2009م أنَّ العلماء الإيرانيين قد يكونوا اختبروا تقنية تعرف باسم "نظام التفجير الضمني المزدوج" التي تسمح عند إتقانها، بإنتاج رؤوس حربية نووية أصغر حجماً وأكثر بساطة من النماذج القديمة، كما أنها تحدّ من قطر الرؤوس النووية وتسهّل تحميل رأس نووي على صاروخ. لا شك أنَّ حصول إيران على سلاح نووي سيعمل على الإطاحة بشكل كامل بالتوازن الاستراتيجي الإقليمي في الخليج العربي، ويمكن تحديد مخاطر وتداعيات تحول إيران إلى قوة نووية على دول الخليج العربية بما يلي: تقويض معاهدة منع الانتشار النووي (NPT)، وتسريع التوجّه لدى العديد من دول المنطقة لامتلاك سلاح نووي خاص بها بما في ذلك دول الخليج العربية، وبالتالي إطلاق سباق تسلّح نووي في الخليج والشرق الأوسط، مع ما يفرضه ذلك من استنزاف مالي ومخاطر عسكرية وبيئية من إمكانية اندلاع حرب نووية في ظل الطموحات الإقليمية الكبيرة والوضع الغير مستقر والقابل للانفجار في أي وقت.

3- برنامج الفضاء الإيراني: قامت إيران في الثاني من شهر آذار 2009م بوضع أول قمر صناعي لها في الفضاء متزامناً مع الذكرى الثلاثين للثورة. وحمل الصاروخ الإيراني الصنع "سفير 2" القمر الصناعي الصغير والمصنّع محلياً "أوميد" إلى الفضاء ليضعه

في مدار منخفض بحيث ينجز 15 دورة حول الأرض خلال 24 ساعة وتجري مراقبته مرتين عبر المحطة الأرضية في كل دورة. وتكمن خطورة برنامج الفضاء الإيراني بالنسبة لدول الخليج العربية في: طابعه العسكري: إذ تشير العديد من المعطيات إلى أن البرنامج يحمل طابعاً عسكرياً، فوزارة الدفاع الإيرانية تلعب دور الراعي والحاضن لبرنامج الفضاء الإيراني، إضافة إلى الحرس الثوري، وهذا يعني أن الجهات الداعمة والممولة والمتحكمة هي جهات عسكرية.

4- القدرات اللاتناظرية: (Asymmetric Capabilities) وهي ذات طابع هجومي تعمل إيران عن طريقها إلى حماية نفسها أولاً عبر شبكة عمل خارج حدودها الداخلية، وعلى تنفيذ أجندها التوسعية بما يخدم مصالحها ثانياً، وتشمل عدة مستويات منها: (http://army.montadarabi.com 19-1-2010)

القدرات اللاتناظرية البحرية: على الرغم من امتلاك دول الخليج العربية لقدرات بحرية حديثة ومتطورة قياساً بنظيرتها الإيرانية، إلا أن الأخيرة تتفوق بشكل واضح في عدد سفن القتال الرئيسة المدعومة بـ3 غواصات، وفي امتلاك قدرات بحرية غير تقليدية خطيرة أيضاً تضم القوارب السريعة والصواريخ المعدلة والألغام البحرية والملاحة الجوية. وتسعى إيران إلى تعزيز تفوقها في الخليج العربي عن طريق زيادة قدرتها العسكرية لبسط سلطتها، إذ حددت مياهاها الإقليمية في الخليج باثني عشر ميلاً بما في ذلك الجزر شأنها في ذلك شأن الدول الكبرى التي تتوسع ولا تكتفي بالثلاثة أميال التي جرى عليها العرف القانون الدولي. (http://army.montadarabi.com 19-1-2010)

كما أنشأت إيران عدداً من القواعد البحرية على سواحلها في الخليج العربي وخليج عُمان، وأعلنت في 17 تشرين الثاني 2008م، افتتاح قاعدة بحرية جديدة على الخليج في منطقة عسلوية، موضحة أن تلك القاعدة هي الرابعة التي تفتتحها على ساحل الخليج وصولاً إلى مضيق هرمز. وكانت إيران قد أعلنت قبل ذلك بشهر افتتاح قاعدة بحرية جديدة في خليج عُمان على الجانب الشرقي من مضيق هرمز، عند منطقة جاسك، التي تعد بمثابة عنق مضيق هرمز. وعن الأدميرال حبيب الله سياري أن افتتاح القاعدة البحرية هدفه "خلق خط دفاعي جديد"، وأنها تمكن إيران -إذا اقتضت الضرورة- من "منع دخول أي عدو للخليج". وفي مطلع شباط 2009م، نقلت قناة العالم الإيرانية عن حبيب الله تأكيداً أن إيران ستدشن قواعد بحرية جديدة للقوة البحرية في بحر عُمان، وقال: إن عمليات إنشاء القواعد البحرية، وتركيب التجهيزات والمعدات وسائر الأمور المتعلقة بتدشين هذه القواعد، تسير حسب ما تم التخطيط له مسبقاً وفق الخطة التنموية الخمسية، مضيفاً، أن تعزيز التواجد البحري في بحر عُمان يشكل أحد الأهداف الإستراتيجية للقوة البحرية للجيش الإيراني. (http://bohothe.blogspot.com/2010/04/blog-post_7925.html)

وهكذا سيكون باستطاعة إيران مهاجمة أي تعزيزات قادمة عن طريق قواعداها العسكرية البحرية المتقدمة.

رابعاً: المناورات العسكرية الإيرانية صورة من التهديد لأمن الخليج العربي

تعد المناورات العسكرية التي يقوم بها الجيش الإيراني ولاسيما البحرية من الأساليب التي تبعتها المؤسسة العسكرية للرد على التهديدات الأميركية والإسرائيلية بتوجيه ضربة إلى المفاعل النووي الإيراني وكذلك من أجل التأكيد على أنها قادرة على تنفيذ تهديداتها بغلق مضيق هرمز.

أعلنت إيران خلال السنوات العشر الماضية عن اختبارها بنجاح صواريخ وطوربيدات بحرية عديدة تقوم بتصنيعها محلياً، كان آخرها الصاروخ "نصر-1" المضاد للسفن، وهو صاروخ قصير المدى، قادر على "تدمير أهداف من ثلاثة آلاف طن"، وفق ما أعلنه وزير الدفاع الإيراني أحمد وحيد في (7 آذار 2010م)، وقال: إنه صاروخ يمكن إطلاقه من الساحل أو من السفن على أن يتم تطويره لاحقاً لاستخدامه من المروحيات والغواصات وخلال المناورات التي أجرتها القوات البحرية التابعة لحرس الثورة الإسلامية في الخليج، في نيسان 2006م، تم اختبار طوربيد "حوت" الذي تبلغ سرعته تحت الماء 100 متر في الثانية. كما دشنت طهران خطي إنتاج لطوربيدات 533 و324 ميليمترا. وبومها قال الأدميرال علي فروي نائب قائد سلاح البحرية في الحرس الثوري الإيراني: "لقد أصبحت الجمهورية الإسلامية إحدى دولتين تمتلكان هذا النوع من الصواريخ، القدرة على ضرب السفن الحربية والغواصات الكبيرة". وأوضح أن السرعة القصوى التي يمكن لصاروخ أن يبلغها تحت الماء هي 25 متراً في الثانية، "لكننا الآن نمتلك صاروخاً تبلغ سرعته مائة متر في الثانية أي ما يعادل 360 كيلومتراً في الساعة. وحتى لو تمكنت السفن الحربية المعادية من اكتشافه فلن تتمكن من تجنبه لسرعته الفائقة". وتبلغ سرعة "حوت" نفس سرعة الصاروخ "في أي 111" الذي طورته روسيا عام 1995م، والذي يُعتبر الأسرع في العالم. (http://bohothe.blogspot.com/2010/04/blog-post_7925.html)

كما أعلنت قوات الحرس الثوري الإيراني آنذاك أنها تطور نوعاً آخر من الصواريخ باسم "كوثر" لا يكتشفه الرادار، ومصمماً

لإغراق السفن في الخليج. وفي 28 آب عام 2006م اختبرت صاروخ "الثاقب" طويل المدى من إحدى غواصاتها. كما أعلنت حينها عن تدشين خط إنتاج طائرة مائية هجومية، بالإضافة إلى تعزيز السلاح على متن الزوارق الآلية الصغيرة ومتوسطة الحجم، بما يمكنها من حمل طوربيدات وقذائف صواريخ متعددة الأحجام. بينها صواريخ "كوثر" المضادة للسفن، والذي تصل أحدث نسخة منه إلى مدى 25 كيلومتراً برأس حربي وزن 120 كيلوغراماً، وفي أيلول 2008م أعلنت إيران على لسان رئيس مؤسسة الصناعات الجوية الإيرانية العميد أحمد وحيدى -الذي عُيّن لاحقاً وزيراً للدفاع- تدشينها مصنعاً جديداً لإنتاج صاروخ كروز البحري، وذكرت تقارير غير مؤكدة حصول إيران على صواريخ روسية مضادة للسفن من طراز "أس أس إن 22" التي عُرضت للتصدير في أوساط التسعينات عندما كانت روسيا بحاجة لعملة صعبة، وأبدت إيران رغبة قوية في شرائها. إلا أنه لم يتضح للاستخبارات الأمريكية ما إذا كانت روسيا باعت فعلاً هذا الصاروخ إلى إيران، وما إذا كان أدخل الخدمة في البحرية الإيرانية بشكل سري وبإمكان هذه الصواريخ إغراق حاملات الطائرات، وحسب مصادر أمريكية مطلعة، فإن هذا الطراز من الصواريخ، صممته موسكو خصيصاً لاختراق نظام إيجس وهو من أهم الأنظمة الدفاعية في البحرية الأمريكية لدى التعامل مع الصواريخ المضادة للسفن، علماً بأن مدى الصاروخ يبلغ 90 كيلومتراً، وميزته أنه سريع جداً، وخصوصاً في المرحلة النهائية عند اقترابه من الهدف بحيث يقوم بالمناوره وهو بسرعة تبلغ ضعف سرعة الصوت لتفادي القذائف أو الصواريخ المضادة. ويبلغ وزن الرأس الحربي للصاروخ حوالي 300 كغم. (http://bohothe.blogspot.com/2010/04/blog-post_7925.html)

بدأ الحرس الثوري الإيراني يوم 22 نيسان 2010م مناورات واسعة في الخليج العربي ومضيق هرمز، مستخدماً أنظمة أسلحة جديدة بينها زوارق سريعة "نكية"، فيما أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية (البنيتاكون) توضيحاً أكدت فيه أن الخيار العسكري ضد إيران لم يستبعد أبداً حتى عندما تواصل الولايات المتحدة الأمريكية مساري الحوار والضغط تجاه طهران، يذكر أن إيران سبق أن هددت بإغلاق مضيق هرمز في حال تعرضت لهجوم عسكري من الدول الغربية، وهذا ما يجعل إجراء مناورات عسكرية خطوة حساسة، وتجري المناورات الحالية التي تستمر ثلاثة أيام تحت اسم "النبي الأعظم -5"، وتشارك فيها قوات بحرية وجوية وبرية وصاروخية. ولوحظ أن المسؤولين في الحرس الثوري ووسائل الاعلام الإيرانية ركزوا بصورة خاصة على زورق سريع يحمل اسم "يا مهدي"، قائلين أن هذا الزورق "الذكي والفريد" يتميز بسرعة الحركة والافلات من الرصد الراداري، وهو يملك قوة تدمير كبيرة جداً وصواريخه قادرة على إحداث حفرة مساحتها سبعة أمتار مربعة وأشار الجنرال حسين سلامي مساعد قائد الحرس الثوري الى أن هذا الزورق من صنع إيران، وقال أن المناورات الجارية تهدف الى اختبار قدرات الحرس الثوري "في الحفاظ على أمن الخليج ومضيق هرمز وخليج عُمان". وصرح المتحدث باسم المناورات العميد علي رضا تنكسيري بأن القوات المشاركة في المناورات ستستعمل وتختبر أنواعاً من الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى التي تطلق من البر إلى البحر، ومن البحر إلى أهداف في البحر، كما ستختبر أنظمة صاروخية وأجهزة متطورة، واعتبر تنكسيري "أن الإبقاء على مضيق هرمز مفتوحاً وضمان أمنه مهم جداً بالنسبة إلينا، أن مضيق هرمز هو ملك شعوب المنطقة، ولا ينبغي للأجانب التدخل فيه".

وأضاف "نحن نريد ضمان أمن مضيق هرمز وابقائه مفتوحاً وتأمين حرية العبور فيه، أن الأجانب هم من يريدون غلق المضيق وجعله غير آمن". (<http://www.alkhaleej.ae/portal/65f42211-1966-463b-8982>)

خامساً: الاتفاقيات الدفاعية

إلى جانب بناء قواتها البحرية، سعت إيران لإبرام اتفاقيات دفاعية مع دول الخليج، معتبرة "أن الدبلوماسية الدفاعية من أهم أركان السياسة الخارجية لإيران"، كما قال وزير الدفاع الإيراني العميد أحمد وحيدى في 25 شباط 2010م في اجتماع له مع رؤساء البعثات الإيرانية في الخارج، ودعاهم لتهيئة الأجواء لتوقيع اتفاقية دفاعية مثل تلك التي وقعتا بلاده مع قطر قبل ذلك الاجتماع بأيام. وقال: "إن الدبلوماسية الدفاعية بإمكانها القيام بدور مؤثر في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية في مختلف المجالات"، وقبل ذلك بأشهر "ناقشت إيران وسلطنة عُمان القيام بخطوات لضمان الأمن المستدام في منطقتي الخليج وبحر عُمان الحساستين عبر التخطيط الشامل والملائم"، كما ورد في نص البيان الذي وُزع في طهران خلال الزيارة التي قام بها سلطان عُمان قابوس بن سعيد، ولقائه بالمرشد السيد علي خامنئي والرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، في 4 نيسان 2009م. (http://bohothe.blogspot.com/2010/04/blog-post_7925.html)

وعلمت إيران عزمها طرح مبادرة أمنية جديدة لمنطقة الخليج، تتضمن مشاركة إيران في قوة بحرية إقليمية لمكافحة أعمال القرصنة،

وقال المتحدث الرسمي باسم الخارجية الإيرانية رامين مهنا نيرست، في تصريحات للصحفيين بالعاصمة البحرينية المنامة في 23 تشرين الثاني 2010م: "إن هذه المبادرة سيعلمها وزير الخارجية، منشهر متكي، خلال مشاركته في "حوار المنامة"، في الأسبوع الأول من ديسمبر المقبل، وأكد نيرست أن إيران سوف تشارك في أي مبادرة أو مؤتمر يهدف لاستتباب الأمن واستقراره في المنطقة، لاسيما أنها بحاجة لذلك الآن".

ويرى مراقبون أن إيران تمثل تهديداً لغالبية الدول الخليجية، خاصة وقد كرر مسئولون إيرانيون إطلاق تهديدات ضد دول الخليج في أكثر من مناسبة. ففي شهر حزيران عام 2006، أعلنت إيران أنها ستقوم بتفتيش السفن الأجنبية في الخليج العربي إذا ما تم تنفيذ قرار مجلس الأمن الأخير الذي يتضمن تفتيش السفن المتجهة لإيران في عرض البحر، وفي العام 2007م، هدد مسئولون إيرانيون بقصف دول الخليج وأن تدفع منطقة الشرق الأوسط بأكملها في حرب مدمرة إذا هاجمت الولايات المتحدة الأمريكية منشآتها النووية. من جانب آخر، اعتبر المتحدث الرسمي باسم الخارجية الإيرانية، رامين مهنا نيرست، أن نجاح حوار المنامة "نجاح للمنطقة"، لاسيما أنه يناقش عدداً من المواضيع الحساسة والضرورية للمناقشة، بحسب قوله. وأشار إلى أن حوار المنامة "فرصة للتباحث بهدف أمن الخليج"، وقال إن "إيران تقدر جهود البحرين في تنظيم المؤتمر"، وشدد على أن "استقرار المنطقة يتحقق بخروج القوات الأجنبية منها". كما نوه المتحدث الإيراني إلى أن "نجاح حوار المنامة للمرة السابعة، يدل على الدور الإقليمي التي تلعبه مملكة البحرين"، وأعلن رغبة إيران في المشاركة في قوات دولية لمكافحة القرصنة في منطقة الخليج والمحيط الهندي. وعن البرنامج النووي الإيراني، شدد نيرست على أنه "برنامج سلمي"، وقال إن بعض الدول المعارضة للطاقة النووية السلمية في الماضي، بدأت تتفاوض -بسبب هذا البرنامج- لبناء مفاعلات نووية سلمية. ويتهم الغرب إيران بالسعي لامتلاك السلاح النووي تحت غطاء تطوير برنامجها المدني. ومن المتوقع أن تحضر وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، الجولة السابعة لـ "حوار المنامة"، فضلاً عن عدد من وزراء الخارجية والمسؤولين الأمنيين والعسكريين من دول المنطقة والعالم. (<http://www.syrialight.com>)

المبحث الثالث

خيارات دول الخليج العربي في حالة اغلاق مضيق هرمز

أولاً: الحلول المقترحة

ثانياً: خارطة مشروع خط أنابيب نفط الخليج العابر

ثالثاً: إنشاء قناة بديلة لمضيق هرمز

رابعاً: إنشاء مرفأ الفجيرة

أولاً: الحلول المقترحة

من خلال ما سبق يتبين أن احتمالية لجوء طهران إلى إغلاق المضيق أو تهديد الملاحة فيه على الرغم من صعوبتها وتداعياتها الأمنية والعسكرية والاقتصادية ستشمل أول ما تشمل إيران ذاتها، وربما تدفع إليها ظروف التصعيد المتبادل والتدهور الناتج عن تسلسل الأحداث أو رد فعل هذا الطرف أو ذاك، ونتيجة لهذه الاحتمالية أو على وجه التحديد، تقادياً لحدوث الآثار الناتجة عنها، فإنه من الأهمية بمكان أن تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى البحث عن بدائل تستطيع عن طريقها إنقاذ نفسها من مأزق ارتباط مصيرها بممر مائي يستغل كأحد أوراق اللعبة السياسية بين إيران من جهة والغرب من جهة ثانية. وقد سعت دول المجلس بالفعل خلال الفترة الأخيرة إلى التحرك على مستويين: أحدهما: خاص بكيفية منع إيران أو إقناعها بعدم اللجوء إلى فكرة الإغلاق، والآخر: يتعلق بالتحدث عن بدائل فعلية للمضيق في حال إغلاقه، إذا ما تصاعد تسلسل الأحداث دون القدرة على السيطرة عليه. على الجانب الآخر، فإن أهم إجراء اتخذته دول المجلس لثني إيران عن أي قرار يمكن أن تتبناه بخصوص إغلاق المضيق، هو موقفها من الأحداث ذاتها، فهي تعلم أن هناك خطراً حقيقياً ومدمراً يترصد المنطقة ككل، إذا ما اندلعت حرب لأي سبب من الأسباب؛ لذلك يبدو إصرارها وتمسكها ورفضها حرباً أمريكية ضد إيران، كما أنها تدعو الطرفين، ولازالت، إلى التفاوض بشأن برنامج طهران النووي، ويبدو كذلك أنها لا تمنع في حق مشاركة الأخيرة في أية ترتيبات أمنية تعقد بالخليج. كذلك من المؤكد أن دول مجلس التعاون، وبحكم علاقتها الجيدة بواشنطن، قد سعت إلى مكاشفتها بحقائق الوضع السيء الذي يمكن أن يترتب على تصعيد الخلافات إلى درجة الحرب بالخليج، وربما نجحت في إقناع البيت الأبيض بأهمية التهدئة، لأن الأضرار الناتجة عن أي حرب محتملة ستكون شاملة ولن تقف عند حدود ومصالح الدول الخليجية فحسب، بل ستشمل جميع دول العالم، وفي مقدمتها

الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها. (مجلة كلية الملك خالد، 2009)

ولاشك أيضاً أن دول المجلس قد أعدت خططاً وقائية لمواجهة نذر الحرب حول المضيق، في حال عدم اقتناع الطرفين الأمريكي والإيراني بعدم جدوى التهدة، فإن دول المجلس لا يمكن أن تستكين إلى تطمينات أو ربما قراءات معينة للأوضاع قد تبدو منطقية باستحالة لجوء طهران إلى إغلاق المضيق، إذ إن التجارب التي خاضتها المنطقة تثبت أن كافة الاحتمالات واردة بما فيها حرب ناقلات نفطية جديدة، أو حظر الملاحة في جزء أو كل مياه الخليج الأمر الذي يدفع باتجاه البحث عن بدائل حقيقية للمضيق:- (مجلة كلية الملك خالد، 2009)

1. الاعتماد على الأنابيب لتصدير البترول حيث أنشئت في المنطقة منذ الخمسينيات عدة خطوط أنابيب كان في مقدمتها تلك التي تصل كلاً من شمال العراق وشرق السعودية بساحل البحر المتوسط، ومن آخرها خط الأنابيب السعودي بترولاًين الذي يصل شرق السعودية بالبحر الأحمر. وأثناء تهديد الملاحة في المضيق زمن الحرب العراقية-الإيرانية طُرحت مشاريع خطوط أنابيب أخرى، وأهمها:

(أ) خط أنابيب جديد يربط مناطق إنتاج البترول بدول مجلس التعاون بساحل البحر الأحمر، وذلك على غرار خط بترولاًين، وهذا الخط عند تنفيذه سيخدم دول مجلس التعاون في تجنب جزء من صادراتها البترولية المخاطر أثناء عبورها مضيق هرمز. ولكن يعترض هذا المشروع أنه باهظ التكاليف إلى جانب أن طريق البحر الأحمر بطرفيه - مضيق باب المندب، قناة السويس - عرضة للتهديد كذلك، وخاصة إذا كان تهديد مضيق هرمز من قبل قوة أجنبية، ويضاف إلى ذلك أن ساحل البحر الأحمر أبعد عن الأسواق في جنوب شرق آسيا، ومع هذا، يبقى هذا الخيار قائماً أمام الدول. (http://www.syrialight.com - 13-8-2008)

(ب) خط أنابيب يربط دول مجلس التعاون بخليج عُمان والبحر العربي، وهذا قُدّم كمشروع من قبل عمان إلى دول مجلس التعاون عندما هددت إيران بإغلاق المضيق، وهذا الخيار إلى جانب أنه يُبعد صادرات البترول عن خطر التهديدات في المضيق فهو أقل كلفة من الخط إلى البحر الأحمر، ونقاط مصبه أقرب إلى الأسواق في اليابان وجنوب شرق آسيا، فهو خيار يحمل كثيراً من مقومات النجاح.

2. شق قناة تربط الخليج العربي بخليج عُمان عبر شبه جزيرة مسندم: ويوضح الباحث أن هذا مشروع أثارته بعثة الجمعية الجغرافية البريطانية التي زارت مسندم عام 1972م، حيث اقترحت شق قناة تربط خور الشام الممتد من الخليج العربي بخور الحبيلين الممتد من خليج عمان، حيث يقترّب الخوران، أحدهما من الآخر عند برزخ المقلب، فلا يفصل بينهما إلا 250م وبارتفاع 80م، لكن هذا الخيار يواجه بعض الصعوبات الطبيعية منها ضحالة مياه الأخوار وخاصة خور الشام الذي لا يتجاوز عمقه 31م بينما يصل العمق في المضيق إلى 100م، وكذلك تباين مستوى المياه في الجانبين مما يعني آثاراً غير محمودة في حالة فتحها بعضها على بعض، ويضاف إلى ذلك أن منطقة المضيق المقترحة قريبة من مضيق هرمز، مما يعني امتداد آثار التهديدات الموجهة للمضيق إليها.

3. الاعتماد على موانئ ساحل خليج عُمان والمواصلات البحرية:

فهذه الموانئ تخدم عدة دول في حالة التهديد سواء في الجانب العربي أو الإيراني، فموانئ خور فكان والفجيرة الإماراتية على ساحل عُمان تستخدم الإمارات وقطر، والموانئ الإيرانية على خليج عُمان ستكون بديلاً عملياً لإيران، وهذا الخيار يظهر أثره أكثر فيما يتعلق بواردات هذه الدول، ويتطلب منها العمل على تطوير هذه الموانئ لتكون جاهزة عند الحاجة. أما المواصلات البرية فهي الخيار الذي يفرض نفسه على دول رأس الخليج - الكويت والعراق - ويجعلها تتجه إلى الدول المجاورة للتصدير والاستيراد عبر أراضيها. (http://www.syrialight.com - 13-8-2008)

ثانياً: خارطة مشروع خط أنابيب نفط الخليج العابر

تعود الإدارة الأمريكية مرة أخرى، وبتشجيع كبير لكل من السعودية والبحرين والامارات وسلطنة عُمان واليمن، إلى إحياء مشروع نفطي "خط أنابيب عبر الخليج" الذي يهدف إلى منع نفط الخليج العربي من التوقف عن الصخ في حال فُغلت إيران تهديدها بإقتال مضيق هرمز ومنع تدفق النفط إلى الأسواق العالمية، في حال وجهت الولايات المتحدة ضربة عسكرية لها. ويمر نحو 20 بالمئة من اجمالي امدادات النفط العالمية عبر هذا الممر المائي. ومعدل التدفق يتراوح بين 16 و17 مليون برميل من النفط يوميا مما يجعله أهم ممر ملاحي لصناعة النفط في العالم. ويتمثل هذا المشروع بشبكة من خطوط الأنابيب لنقل النفط إلى موانئ كل من

الفجيرة واليمن وسلطنة عمان وينبع السعودي وطرابلس في شمال لبنان. وستخترق وتتقاطع شبكة الأنابيب الجديدة على أغلب أرض الجزيرة العربية متقاربة بذلك احتمالية توقف تدفق النفط الى السوق العالمي جراء اغلاق مضيق هرمز، إن حصل هذا، في حال نشوب صراع عسكري في منطقة الخليج العربي. وتشير مصادر تناولها موقع "ديكا" على الانترنت الى أن 35 ألف من قوات الامن السعودية وبالتعاون مع الشركات الكبرى المستوردة للنفط ستعمل على حماية شبكة خطوط الأنابيب من تهديدات قد تطالها من كل من ما يسمى بتنظيم القاعدة وإيران. وتوضح المصادر أن أول خمسة آلاف منتسب بدءوا فعليا التدريبات على هذه المهمة. وتوضح أن الخبراء قد أنجزوا المخططات الأولية للبدء في المرحلة الاولى من خطوط الأنابيب خلال تشرين الثاني المقبل.

ويقدر حجم النفط المنقول بخط أنابيب المرحلة الاولى بخمسة ملايين برميل يوميا ثلثها سيجيء من شركة الخليج الاماراتية، وهذه الكمية من النفط الخام ستضخ عبر أنابيب تمتد من ميناء رأس تنورة، وهي أكبر محطة للنفط تملكها شركة ارامكو السعودية، إلى كل من مينائي المكلا في جنوب اليمن وينبع في شمال مدينة جدة. وتؤكد المصادر أن كلفة استثمارات المرحلة الاولى وتقدر بـ 6 بليون دولار تتشارك بها دول مجلس التعاون الخليجي. (<http://sale102.blogr.com/stories/83697>)

وتشير المعلومات التي تحصلت عليها "ديكا" الى أن المرحلة الثانية من مشروع تمديد شبكة أنابيب النفط في الخليج العربي ستبدأ مع بدايات عام 2009م بعد الانتهاء من تنفيذ المرحلة الاولى، وتختص بنقل نفط حقول آبار جنوب العراق التي تنتج 60 بالمئة من نفط العراق. ومع الانتهاء من المرحلة الثانية يستعاض عن تدفق نفط الجنوب العراقي من شط العرب، الذي تتشارك به مع إيران والسبب الرئيس في حرب الثمان سنوات الإيرانية العراقية، وعبر الخليج العربي إلى ضخه عبر أنابيب الشبكة الجديدة التي ستمتد عبر الصحراء العراقية وإلى السعودية طبقا للخطة المدرجة في المشروع. وتوضح مصادر "ديكا" أن كل من الكويت وقطر اختارتا عدم الانخراط في هذا المشروع نظرا لانشغالهما في مشروع بناء شبكة لخط أنابيب نقل الغاز الطبيعي التي توليها أهمية قصوى، لاسيما قطر التي تمتلك أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم. ولهذا فإن مشروع "خط أنابيب النفط العربي العابر" سيتجاوز الكويت ملتقا وبالتوازي مع الحدود الكويتية - العراقية. وحسب ما جاء على موقع "ديكا" فإن مشروع "خط أنابيب النفط العربي العابر" يتألف من خمسة مراحل:

1- خط الأنابيب الأول: يبدأ العمل بإنشائه في تشرين الثاني القادم ويمتد لـ 350 كم من رأس تنورة على الساحل الشرقي للسعودية وإلى امانة الفجيرة. وهذا الخط يمر عبر النفط الخام المجمع من حقل حبشان في ابوظبي. يبلغ قطر الانبوب 48 إنچا مما يعطيه القدرة على نقل 1.5 مليون برميل يوميا.

2- خط الأنابيب الثاني: سوف يمتد من رأس تنورة وإلى مسقط في عمان.

3- خط الأنابيب الثالث: سيمتد باتجاه الجنوب الغربي من الجزيرة العربية من رأس تنورة وخلال محافظة حضرموت اليمنية وإلى ميناء المكلا على الساحل اليمني في خليج عدن. (<http://sale102.blogr.com/stories/83697>)

4- خط الأنابيب الرابع: هذا الخط سينتهي أيضا في المكلا ولكن ضمن حلقة دائرية من رأس تنورة وإلى الامارات ويعود مرة أخرى الى السعودية قبل أن ينتهي به المطاف في اليمن.

5- خط الأنابيب الخامس: سيقطع الجزيرة العربية من رأس تنورة في الشرق وإلى ميناء ينبع (البحر الاحمر) على الساحل الغربي من المملكة العربية السعودية.

وتشير تقديرات "ديكا" إلى أن في حال سحب الولايات المتحدة قواتها من العراق فإنها ستبقي بعضها لتأمين الحماية لمنشآت ومناجم النفط العراقي سواء كانت في الجنوب أو الشمال. وهذه القوات ستعمل على ابقاء الإيرانيين على مسافة بعيدة من التفرّد بالنفط العراقي لاسيما نفط الجنوب بالبصرة.

وتشير المصادر الى ان مشروع "خط أنابيب النفط العربي العابر" سيصب لاحقا في مصلحة التحضيرات، التي تعتزم دول الخليج اجراءها وفي مقدمتها السعودية، لزيادة الانتاج اليومي للنفط بواقع 4 ملايين برميل في محاولة لعدم وصول اسعار النفط العالمية الى الـ 100 دولار للبرميل.

وعلى صعيد الشأن العربي فإن السعودية تأمل من الرئيس السوري بشار الاسد أن يضع نصب عينيه الفائدة الكبيرة التي ستجنيها سوريا وشعبها من مرور خط الأنابيب هذا في أراضيها. وبحسب "ديكا" فإن هذا الامر يتطلب من القيادة السورية الانسحاب من التحالف القائم بينها وبين الجمهورية الاسلامية الإيرانية وتصحيح مسار العلاقات مع الإدارة الأميركية. وتشير الى ان السعوديين يحاولون جديا تخفيف حدة الادعاءات بين سوريا والادارة الاميركية لتضع بشار الاسد في مرحلة جديدة من العلاقات الجيدة والمتعاونة مع الولايات المتحدة الاميركية. (<http://sale102.blogr.com/stories/83697>)

ثالثاً: إنشاء قناة بديلة لمضيق هرمز

في العام 2007م كانت التهديدات العسكرية الأمريكية- الإسرائيلية ضدّ إيران قد بلغت ذروتها، بذريعة المفاعل النووي الإيراني، حتى بدا للكثيرين أنّ الحرب على وشك النشوب في أية لحظة، وفي ذلك الوقت بالذات عقدت في دبي ندوة (في تشرين الأول 2007م) نظمتها صحيفة (الاقتصادية) تحت عنوان: (الأمن الاقتصادي في الخليج)، أي أنّ أجواء الحرب هي التي استدعت عقد الندوة. وقد حذر الحضور، وهم من المسؤولين الحكوميين والخبراء السياسيين والاقتصاديين، من أنّ الحرب سوف تؤذي إلى: توقّف حركة التجارة وتعطلّ موانئ الخليج في حال أقدمت إيران على إغلاق مضيق هرمز! هذا ما قاله الفريق ضاحي خلفان تميم القائد العام لشرطة دبي، مضيفاً أنّه يدعو إلى: إحياء مشروع حاكم دبي الأسبق الشيخ راشد بن سعيد، القاضي بشقّ قناة مائية بديلة عن مضيق هرمز، تمتدّ من إمارة رأس الخيمة في الشمال إلى بحر العرب في سلطنة عمان، لتفادي تعرّض ناقلات النفط للضربات الإيرانية! وهو مشروع قابل للبحث ولدراسة الجدوى؟ ولكن، على الرغم من تنكّر الحاضرين في تلك الندوة أنّ الزوارق الحربية الإيرانية هاجمت ناقلات النفط في منتصف الثمانينيات، أثناء حربها مع العراق، فإنّ دوافع الحديث عن قناة بديلة لهرمز لم تكن عدائية، فإيران تمتلك اليوم صواريخ بعيدة المدى، لكنّها: جارة مسلمة وليس بينها وبين دول مجلس التعاون كراهية، وعلى دول مجلس التعاون قبولها في عضوية المجلس! كما قال المسؤول الإماراتي. أمّا ما يثير القلق فهو كلفة وصول النفط الخليجي إلى الأسواق الدولية في حال اندلاع الحرب وكيفية استمرار التحويلات النقدية الإيرانية إلى الإمارات! بل إنّ فرض عقوبات اقتصادية فقط ضدّ إيران، من دون عمل عسكري، سوف تكون انعكاساته سلبية ومدمّرة للطفرة الاقتصادية التي تشهدها دول منطقة الخليج، لأنّ إيران هي الشريك التجاري الأول لعدد من دول مجلس التعاون، وأولها الإمارات، كما أوضح المسؤولون والخبراء الخليجيون في تلك الندوة!

الولايات المتحدة توافق على مقترحات الندوة

وافقت حكومة الولايات المتحدة على اقتراحات المسؤولين الحكوميين الخليجين المقّمة في تلك الندوة، وتبنّى مفكرها وإستراتيجيها التحليلات التي مهّدت لتلك الاقتراحات، وهاهو ذا الرئيس بوش في أواخر عام 2007م، يتراجع عن تهديداته العسكرية، ويستبدل بها خطة (العمليات السرية الاستخباراتية) التي رصد لها الكونغرس مبدئياً مبلغ 400 مليون دولار! أمّا المفكرون والإستراتيجيون الأمريكيون، وفي مقدّمهم بريجنسكي والجنرال أودوم، فقد انطلقوا يتوسّعون في شرح أسس المنطق الخليجي الحكيم، وإن لم يسيروا إليه مباشرة ففي تقرير مشترك، ورّعه مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن (أيار 2008م) قال بريجنسكي وأودوم إنّ النهج السلمي في التعامل مع إيران يمكن أن يؤدّي إلى: إمكان عودة إيران إلى التعاون مع الولايات المتحدة لتحقيق الاستقرار في منطقة الخليج. (www.an-nour.com - 9-7-2009).

رابعاً: إنشاء مرفأ الفجيرة

تتابع دولة الإمارات العربية المتحدة تنفيذ خططها الاستراتيجية التي شرعت فيها عبر قيام كل من إماراتي ابوظبي التي تملك احتياطات نفطية ضخمة والفجيرة الواقعة على خليج عُمان بإنشاء مرفأ سيتيح تصدير حتى 70% من الخام الذي تنتجه الأولى من دون المرور بمضيق هرمز، وهذا ما اعتبرته وسائل إعلام "صفعة ضمنية" للتهديدات الإيرانية المستمرة بإغلاق هرمز، حيث يمكن ان يتحول الى منفذ حيوي لتصدير النفط لبقية دول المنطقة إذا تم مدّ أنابيب التصدير إليه في المستقبل. وكانت جريدة "إميرايتس بزنس 24-7" نقلت عن مدير عام مرفأ الفجيرة موسى مراد ان "اعمال انشاء مرفأ التصدير تسير قدماً"، مشيراً الى ان المرفأ عندما تنتهي اعمال انشائه سيكون قادراً على تصدير حتى 70% من صادرات امارة ابوظبي النفطية، اي حتى 1.8 مليون برميل من الخام يومياً. وتنتهي اعمال هذه المرحلة الاولى في حزيران 2010م، ويتم تنفيذ باقي المراحل بحسب حاجة المشروع. وذكر مراد ان المرفأ سيكون قادراً على استقبال ناقلات النفط العملاقة، وأن النفط الخام سيصل الى الفجيرة عبر انبوب ويخزن في خزانات قرب المرفأ. وسيتيح هذا المرفأ تصدير هذه الكميات الكبيرة من الخام دون المرور بمضيق هرمز الاستراتيجي الذي يمر عبره حالياً 40% من النفط العالمي، وقال رئيس مركز الخليج للأبحاث عبدالعزيز بن عثمان بن صقر لـ"العربية نت" إنّ هذا المرفأ جاء كردة فعل على تهديدات إيران بإغلاق مضيق هرمز. وأوضح أنّه بصرف النظر عما ذكرته التقارير الصحافية من "صفعة ضمنية" لإيران، فإن المرفأ "جاء بسبب تهديدات إيران بإغلاق مضيق هرمز والبحث عن ملاذ آخر، والملاذ كان إما عبر عُمان من حقل الشيبة السعودي أو عبر الفجيرة والاسهل هو عبر الفجيرة". وقال الباحث بن صقر إنّ هذه الخطوة مهمة جداً، وسبق أن تم الحديث عنها منذ سنوات،

ولها فوائد عديدة منها: توفير يوم ونصف اليوم من دخول الباخرة وخروجها من مضيق هرمز إلى الموانئ في جبل علي وأبوظبي، وتخفيض تكلفة التأمين لأنه خارج منطقة هرمز، وإذا أصبح المرفأ كبيراً قد تقوم السعودية والعراق ودول خليجية أخرى باستعمال هذا الخط. (<http://www.shebacss.com/ar/news.php> - 3-3-2009)

الخاتمة

مما لا شك فيه الأهمية البالغة التي يتمتع بها مضيق هرمز للجانب الإيراني والجانب العربي، حيث عن طريقه تمر ناقلات النفط من الخليج العربي إلى دول العالم، والمضيق يقع بين الساحل العُماني والساحل الإيراني، فكثيراً ما تقوم إيران بالتهديد بغلق المضيق بوجه الملاحة البحرية العالمية إذا ما شعرت بأن هناك خطراً يهدد أمنها القومي، وتمثل ذلك جلياً في الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988م)، وبعد التطور الذي حصل في إيران ولاسيماً ما يتعلق بالتكنولوجيا النووية، والتلويح الأميركي والإسرائيلي باستعمال القوة العسكرية ضد إيران وضرب المفاعل النووية الإيرانية، ازدادت التهديدات الإيرانية بغلق مضيق هرمز إذ اتخذت إيران من ذلك ورقة ضغط على الدول الغربية وعلى دول الخليج العربي من أجل منعها مساعدة القوات الأمريكية ضد إيران وايضا من أجل دفعها للحد من شبح الحرب من خلال ثني الولايات المتحدة الأمريكية عن استعمال القوة، والتي ستتضرر من غلق المضيق. عملت إيران جاهدة على تطوير قدراتها الدفاعية والهجومية واستعداداتها اللازمة لغلق المضيق عند الضرورة منها: بناء قواعد عسكرية في الجزر والمناطق القريبة لمضيق هرمز في إيران، وحصولها على أسلحة متطورة تعتبر تهديداً حقيقياً لحاملات الطائرات الأمريكية، ستكون دول الخليج العربي المتضرر الأكبر من جراء الحرب وغلق المضيق ولذلك تعمل من أجل إيجاد بدائل عن مضيق هرمز لإيصال النفط العربي إلى العالم الخارجي دون توقف وبالكمية الاعتيادية وإذا ما تحقق ذلك لدول الخليج العربي فأنها ستستقطب ورقة غلق مضيق هرمز من أيدي إيران، وهذا متروك إلى المستقبل حيث إن الازمة مستمرة، والتهديد الإيراني باقٍ.

مقترحات البحث وما يثيره من دراسات مستقبلية:

- بناءً على ما تقدم من نتائج البحث، يتقدم الباحث بجملة من الاقتراحات تتمثل في الآتي:
- ضرورة تغليب الجانب السياسي على العسكري بين دول الخليج العربي وإيران في الحفاظ على أمن مضيق هرمز، بحيث يمكن جميع هذه الدول من الاستفادة من هذا الشريان الحيوي.
- نزع السلاح من المناطق القريبة من المضيق، وابعاد القوات الأجنبية عنه كونها تشكل عامل توتر لاسيما لإيران.
- الموضوع حيوي ويمكن أن يدرس كرسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه لاسيما وأنه حديث الساعة هذه الأيام في ظل توتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وتزايد تهديدات الأخيرة بغلق مضيق هرمز.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- انطوان متي، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية 1798-1978، دار الجيل للطباعة والنشر، بيروت، 1981م، ص22-24
- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية (1914-1945)، القاهرة، 1973م، ص 214.
- جمال زكريا قاسم وآخرون، العلاقات العربية الإيرانية، مركز البحوث، القاهرة، 1993م، ص 149.
- صبري فارس الهيتي وأنور مهدي صالح، جغرافية الخليج العربي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1986م، ص 21.
- فتحية البراوي ومحمد نصر مهنا، الخليج العربي (دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية)، منشأة المعارف، الاسكندرية، د.ت، ص 407-413-420.
- محمد نصر مهنا، دليل الخليج العربي (دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية)، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، د.ت، ص 490-491.
- نصري ذياب خاطر، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، الجندرية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010م، ص 69-70.
- يحيى حليمي رجب، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، د.م، 1988م، ص 21-22، ص 44.

ثانيًا: الرسائل الجامعية

احمد حسين طه السامرائي، الموقف العربي والدولي من احتلال ايران للجزر العربية الثلاث 1971م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2004م.

ثالثًا: المواقع الالكترونية على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)

<http://karoonkaron.maktoobblog.com/499333/>

<http://army.montadarabi.com> 19-1-2010.

http://bohothe.blogspot.com/2010/04/blog-post_7925.html

<http://www.alkhaleej.ae/portal/65f42211-1966-463b-8982>

<http://www.syrialight.com>

<http://www.syrialight.com> – 13-8-2008

<http://salem102.blogr.com/stories/83697>

www.an-nour.com – 9-7-2009

<http://www.shebacss.com/ar/news.php> - 3-3-2009

مجلة كلية الملك خالد العسكرية الالكترونية، العدد 96، 2009/3/1م.

Straits of Hormuz and Iranian Threats to Close it

*Muslim Awad Mahlhal **

ABSTRACT

The contemplative observer of the world map clearly understands the role of maritime straits in connecting parts of the world to one another. Through these straits, global maritime navigation is carried out and reflects the many means that are at the forefront of transportation in today's world. It is also aware of the special geographical position of the Straits, which enables it to control maritime navigation and gives it a special strategic and legal status. This is due to the proximity of its coasts and the disappearance of its international waters. This is the geographical situation that enables the States controlling the straits to control and control, To impose their influence and control over these important straits and the special geopolitical dimension.

The Strait of Hormuz is one of the most important straits in the world, where it is the only maritime corridor between the Arabian Gulf and the seas of the world, through which Gulf oil is transported to the rest of the world. We will review the Iranian threats to close the Strait of Hormuz and the reasons that lead Iran to threaten to close the strait. And whether it can actually close the Strait in case of necessity, and what is the position of the Gulf States of all of this.

Keywords: Strait of Hormuz, the Security of the Arabian Gulf, International Relations.

* Dhi Qar Center for Historical and Archaeological Studies, Dhi Qar University, Iraq. Received on 5/3/2019 and Accepted for Publication on 12/6/2019.